١٧ ألف اعتراض عالجتها الهجرة.. واعترض ١٩ ألف صاحب سيارة

وزير الداخلية لـ«الوطن»: لن يتم مساءلة من يراجع فروع الهجرة ممن دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة ولن يكون هناك أي تكاليف مادية

الوطن

أكد وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون أن الحكومة مستمرة بسياسة تقديم الدعم للمواطنين، ولكن هذا الدعم سيتم توجيهه للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الرحمون أنه ومع بدء تطبيق آلية توجيه الدعم الجديدة، وردت اعتراضات كثيرة لـوزارة الاتصالات والتقانة حول أشخاص موجودين داخل سورية، واستبعدوا من هذا الدعم لإقامتهم خارج القطر، وذلك يعود لعدة حالات منها أخطاء فنية وبشرية، حيث وكما هو معلوم تم التحول من الورقيات والسجلات إلى نظام الأتمتة وحصل بعض الأخطاء في نقل هذه البيانات، وأضاف: «إنه وقبل عام ٢٠٠٧ كانت البيانات كلها ورقية، وكان هناك بعض الأخطاء بعمليات الإدخال، إضافة إلى أن جزءاً مهماً ممن راجعنا من المواطنين واعترضوا ممن تم استبعادهم وهم موجودون داخل القطر، غادر بعضهم وخاصة إلى دول الجوار بطريقة مشروعة عبر المنافذ الحدودية إلا أنهم عادوا بطريقة غير مشروعة، وبالتالي هم على قاعدة البيانات في الهجرة والجوازات أصبحوا مقيمين خارج القطر.

ولفت الرحمون إلى أنه وكما هو معلوم فإن الدخول إلى البلاد بصورة غير مشروعة جرم يحاسب عليه القانون، ولكن بقرار حكومي لن يتم مساءلة أحد، وكل من يراجع فروع الهجرة ومنظومة الدعم ستعالج أموره مباشرة من دون أي تكاليف مادية، وذلك للمرة الأخيرة، أما مستقبلاً فهذا الفعل هو جرم سيحاسب عليه القانون.

وعن آلية تقديم الاعتراض، بين الرحمون أن ذلك يتم عبر منظومة الدعم، وهناك من تقدم بصورة مباشرة إلى إدارة الهجرة وفروع الهجرة في المحافظات، ومن تقدم بالاعتراضات للمنظومة ٦٧٠٨٣ شخصاً عولج منها مباشرة ١٧٣٥٣ حالة، علماً أنه وبطبيعة الحال كل المعترضين أصدرت الحكومة قراراً بإعادة الدعم لهم ريثما يبت في اعتراضاتهم، مشيراً إلى أن فروع الهجرة بالمحافظات استقبلت نحو ٢٣٦٤ شخصاً سيتم البت باعتراضاتهم اليوم، وقال: «إدارة الهجرة والجوازات سوف تبت بنحو ٢٥٠٠ شكوى اليوم».

الرحمون أوضح أنه بخصوص الآلية المتبعة حالياً في الوزارة للبت في الاعتراضات، جرى إصدار قرار لإدارة الهجرة والجوازات والفروع في المحافظات بتخصيص حيز مكاني وتخصيص الكادر لاستقبال الإخوة المواطنين يكون معهم جوازات السفر أو بطاقاتهم الشخصية لتدقيق بيانات الحركة لهم والتأكد من وجودهم داخل القطر.

الرحمون أشار إلى أن المعالجة تتم في إدارة الهجرة والجوازات والفروع في المحافظات بناء على مراجعة المواطن الذي استبعد وهو داخل القطر على أساس الإقامة، بصحية جواز السفر لتسهيل العمل، وتتم مباشرة بيانات الحركة ويتم التصويب بأنه داخل القطر وذلك خلال ٢٤ ساعة، وأضاف: إن كان الاعتراض هاتفياً قد يستغرق زمناً أطول، وعاد ليؤكد أنه لن يترتب على المواطن أي التزامات مالية، وأنه أوعز لفروع الهجرة باستقبال المواطنين ومعالجة أوضاعهم.

وأوضح وزير الداخلية أنه سابقاً كان يتم الاعتماد على رقم جواز السفر في إدارة الهجرة والجوازات حالياً يتم اعتماد رقم جواز السفر والرقم الوطني، وذلك منذ بدء عملية أتمتة البيانات، معتبراً أنه وإلى جانب الأخطاء البشرية والفنية هناك بعض هذه الأخطاء من المواطنين فالكل يعلم أن كثيراً من المواطنين يعملون في لبنان وبشكل دائم بالفترة الأخيرة ولأسباب عدة دخلوا الطرق من معابر غير شرعية، وعدد لا بأس به من المستبعدين ممن دخلوا القطر هم ممن دخلوا بطريقة غير شرعية، وأثناء المعالجة تتم العودة إلى بيانات الحركة وعند وجود خطأ فني أو بشري تتم التسوية بشكل فوري، ومن دخلوا سيتم تسوية وضعهم بتسجيل حركة دخول وذلك لمرة واحدة.

الرحمون جدد التأكيد بأن الحكومة مستمرة بسياسة تقديم الدعم، لكن القصد من إعادة الهيكلة استبعاد بعض الشرائح لوصول الدعم إلى مستحقيه وهي الفئات الأكثر هشاشة بالمجتمع، وكان لا بد من إعادة هيكلة الدعم وتنظيمه كنتيجة للحرب الإرهابية الظالمة على سورية، التي شنت منذ عشر سنوات ونيف وأدت إلى تخريب البنى التحتية، وأدت لحصار استخدم ضد المواطن يضاف إلى ذلك سرقة الموارد الطبيعية السورية من الموارد النفطية والقمح وذلك أدى إلى

> وزير النقل لـ«الوطن»: إعادة النظر بالدعم وهيكليته موضوع وطني يحتاج إلى جهد كبير لتحقيق أهدافه

ضرورة إعادة النظر بإعادة الهيكلة للدعم، والكثير من المواطنين أكدوا أن هناك فئات لا تستحق الدعم وتأخذه والحالة الطبيعية أن يستبعدوا من الدعم وأن يصل إلى مستحقيه، منوهاً بأنه من الممكن أن يدعم مستقبلاً شرائح أخرى من الوفر الحاصل بحاجة إلى الدعم الحكومي.

وأكد وزير الداخلية أنه بالنسبة لإدارة الهجرة وفروعها في المحافظات سوف تستمر بعملها وتقديم البيانات اللازمة والبت بالاعتراضات بخصوص الإقامة لحين الوصول لاستقرار منظومة الدعم.

الرحمون اعتبر أنه بالنسبة للاستمرار بالاعتراضات من المتوقع ألا تستمر أكثر من أسبوع، وتم الإيعاز لإدارة الهجرة للفروع في المحافظات بالعمل واستقبال الإخوة المواطنين من ٨ صباحاً حتى ٨ مساءً، وبالنسبة لموضوع الكهرباء بين أن هناك المولدات والطاقة الشمسية والعمل في فروع الهجرة مستمر، وحتى خلال ساعات التقنين التي تخضع له الفروع كأي من مؤسسات الدولة والمواطنين.

الرحمون اعتبر أن اعتراضات المواطنين حالة إيجابية، وقال: إننا لأول مرة ندقق بيانات حركة المواطنين من دون أي طلب منهم، وهي حالة إيجابية لإدارة الهجرة للتصويب للمواطن بغض النظر عن الدعم ليصبح كل مواطن تقدم باعتراضه له بيانات حركة قد تلزمه لأكثر من موضوع الدعم، بعد أن تم تصويبها ومعالجتها وأصبحت بحقيقتها بأرشفة إدارة الهجرة والجوازات.

بدوره بين وزير النقل زهير هزيم وفي تصريح مماثل لـ«الوطن»، أنه تم الاجتماع أول أمس من قبل اللجنة المختصة بموضوع الدعم على مستوى اللجان الفرعية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وتمت إعادة النظر بالاعتراضات المقدمة وأخذ قرار بأن كل من تقدم باعتراض إلى المنظومة، يستثنى ويعاد إلى الدعم مباشرة ريثما يتم البت بالاعتراض، وفي حال كانت النتيجة سلبية أو إيجابية سيبلغ صاحب العلاقة.

وأضاف: منذ الأمس تم بالنسبة لشريحة الموظفين من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين ممن يملك سيارة واحدة فقط إعادة الدعم لهم، لأنها من الشريحة ذات الدخل المحدود، كاشفاً أنه وبعد خروج ١٤٠ ألف سيارة عن الدعم سجلت وزارة النقل حتى مساء أمس اعتراضاً من أصحاب ١٩ ألف سيارة، كما تم أخذ قرار خاص لأسر الشهداء ممن يمتلكون بطاقات شرف وجرحى الجيش، وتم استثناء من يمتلك سجلاً تجارياً لمنشأة صغيرة وتمت إعادة الدعم له.

وبين هزيم أنه شكلت لجان فرعية في كل وزارة وهناك لجنة مركزية برئاسة وزير الاتصالات ومجموعة من معاوني الوزراء المختصين، وهي تدرس الاعتراضات والمقترحات، وتقدم للجنة المركزية لدراستها، وإن كان هناك ضرورة لاتخاذ قرار سيؤخذ مباشرة، وإن احتاج الموضوع إلى العرض على رئاسة مجلس الوزراء يعرض ويؤخذ القرار.

وشدد هزيم على أن الأسرة التي تمتلك سيارتين القرار شمل حرمانها من الدعم في الوقت الحالي، ولكن ممكن فقط في حالة خروج شخص منهما ببطاقة مستقلة كأن يتزوج الابن وهو المالك لإحدى السيارتين ويصدر بطاقة خاصة، يمكن أن يعود الدعم للسيارة إن حققت ذلك، شرط أن تكون سعة المحرك ١٥٠٠ وسنة الصنع ٢٠٠٨.

وأشار هزيم أن هناك لجاناً شكلت على مستوى الوزارة، وتم في كل مديرية نقل تكليف مدير النقل المختص على مدار الساعة بدءاً من ٨ إلى ٦ مساءً باستقبال أي طلب من أي مواطن أو أي اعتراض، ومبدئياً كل الاعتراضات التي وصلت المنصة تورد إلى وزارة النقل ويتم توزيعها إلكترونياً إلى اللجان والجهات التي شكلت لهذا الموضوع لدراستها آنياً، مؤكداً أن وزارة النقل أتمتت كل مفاصلها الخاصة بالسيارات من أرشفة وثائق السيارات والربط الإلكتروني بين المديريات ومع كل الجهات التي لها علاقة بالسيارات ومنها وزارتا الداخلية والمالية ومن أسابيع قليلة تم استكمال الربط مع باقي الوزارات، وهذا يؤكد على أهمية الربط الإلكتروني على كل قطاعات الدولة، مبيناً أن معالجة البيانات تحتاج لدقائق أحياناً، وأضاف: «يمكن أن يكون هناك بعض الحالات التي لا تعتمد على وزارة النقل وإنما على المواطن نفسه، كأن يكون يملك أكثر من سيارة وباع سيارة بموجب وكالة، ولم يراجع مديريات النقل للتنازل إلى الاسم الجديد ما تسبب بحرمانه من الدعم، لكونه لا تمتلك وزارة النقل أي بيانات عن هذا الموضوع، وأضاف: لكن بمجرد مراجعة المديرية ومعاملة نقل أو فراغ السيارة لا تتعدى النصف ساعة وبالتالي كل القضايا تعالج بشكل سريع، وعلينا الإشارة بوجود حالات خاصة كمن فقد سيارته نتيجة الحرب أو السرقة، وهذه الحالات تحتاج مراجعة الشخص وتقديم البيانات حتى تتم دراسة الطلب والوقوف على أحقيته بالدعم».

هزيم أشار إلى أنه تم استبعاد ٢٣ شريحة، والشرائح تم انتقاؤها من قبل اللجان المختصة طبقاً لما تملك هذه الشرائح، وتم استهداف شريحتين في الأيام الماضية هي السيارات والسجل التجاري والدخول والخروج إلى القطر، ولكن من لديه معمل في المدينة الصناعية أو مدرسة سياقة أو مدرسة خاصة، وكبار المكلفين وكبار المساهمين في سوق دمشق وكثير من الشرائح التي وضعها المالي يسمح لها بالاستغناء عن الدعم، لم تعترض، بأن يتم تحويل هذا الدعم لمن بحاجة ماسة لهذا الدعم.

وبين وزير النقل أن أصحاب السيارات العمومية والسيارات الزراعية والشاحنات لم يشملها الاستبعاد، وكل ما يخص النقل العام لم يشملها الاستبعاد أيضاً، ومازالت جميعها تتلقى الدعم ولا يوجد حالياً دراسة بهذا الخصوص، وإن وجد مستقبلاً سيتم إبلاغ المواطن بذلك في وقتها، مبيناً أنه يمكن أن يكون هناك حالات تقديم اعتراض، كأن يمتلك سيارة نقل عامة وسيارة خاصة وتم الإيعاز إلى المديريات لمعالجتها على ضوء الواقع لكونه لا يوجد بيانات مخصصة لهذا الموضوع وعلى ضوء الاعتراض فاللجان المختصة التي تدرسه وتحيله إلى اللجنة المركزية تنظر بالموضوع وعلى ضوء ذلك يبلغ المواطن بالنتيجة، وأضاف: «شمل الاستبعاد من الدعم السيارات من ٢٠٠٨ وما بعد لأنها سيارات حديثة بالنسبة لمعاييرنا في ظل الحرب القائمة، وبالتالي صيانتها ليست كثيرة وقيمتها كبيرة، وعلى ضوء ذلك تم جردها، وتم تبني السيارات الأقدم التي تحتاج إلى صيانة أكثر، علماً أنه لاحقاً ستتم إعادة النظر مرة أخرى بالشرائح التي دون ٢٠٠٨ وحسب سعة المحرك، وبالتالي لم تنته الدراسة، التي أخذت في المرحلة الأولى لهذه الشريحة، وإذا ظهر أي التباس شكلت هذه اللجان للنظر به وإعادته إلى مساره، وحالياً لا يوجد أي توجيه بإعادة النظر دون ٢٠٠٨. لكن إذا ظهرت أي مشكلة يمكن أن تعالج.

هزيم اعتبر أنه من الوارد وجود بعض الحالات بمشكلة سعة المحرك، وسنة الصنع، ولكن الاغلبية المطلقة تنطبق على الحالات التي حددت فيها سعة المحرك الأكثر من ٢٥٠٠ مع سنة الصنع، وهناك سيارات حديثة أقل من ١٥٠٠ سي سي وفعلاً قد تكون أغلى بكثير من السيارات التي خرجت من الدعم كقيمة شرائية، لكن الحقيقة خلال إقرار هذا الموضوع لم تؤخذ القيمة الشرائية للسيارة بالاعتبار لذلك قلنا: إذا كان هناك أي اعتراض لحالات خاصة يمكن دراستها من قبل اللجنة وتصحيح أي خطأ بهذا الموضوع، مشدداً على أن موضوع إعادة النظر بالدعم وإعادة هيكلة الدعم موضوع وطني يحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل لإعادة برمجته لتحقيق أهدافه، وقال: «نحن نعلم تماماً أنه لا بد أن يترتب على إعادة هيكلة الدعم من مبالغ يجب أن توزع إلى مستحقيها من جديد وهي الأسر الأكثر عوزاً والأكثر حاجة، بجزء منها، وكذلك لدعم ميزانية الدولة والتي يعلم الجميع أن سياسة الدعم نحن ملتزمون بها ولكن جزءاً منها يمول من عجز الموازنة ولا بد من تخفيض هذا العجز بجزء من هذه الأموال الممكن تحصيلها وهذا سيؤدي حتماً إلى إمكانية توزيعه إلى جهات ضمن الدولة بحاجة إليه، وهذا ليس بالضرورة بصيغة زيادة رواتب، بل بالحفاظ على الكفاءات الموجودة اليوم والتي يجب النظر إليها وإعطاؤها نوعاً من المكافآت أو المبالغ التي يمكن أن تقر عبر اللجان، وإعادة الدعم وتوزيعه أمر ضروري وحيوي جداً ولا يمكن وقفه.

وزير النقل لفت إلى أن المدة الزمنية لمعالجة الاعتراض في وزارة النقل لن تطول أكثر من أسبوع وتم تأمين كل الاحتياجات من مولدات في وقت التقنين الذي يشملنا بعض المشكاوى تجد طريق الحل وعودة الدعم إلى العديد من المواطنين.

المهندس رفيق إبراهيم يقول لصحيفة «الوطن» تم استبعادي من الدعم بحجة امتلاكي سجلاً تجارياً، رغم أني لم استخرج أي سجل، وبعد متابعة رقم السجل الذي أظهره برنامج الشكاوى عند الاعتراض تبين أن السجل باسم شخص آخر، وبعد المتابعة وإحضار الوثائق المطلوبة ودفع الرشاوى والازدحام والأخذ والرد تم إعادتي إلى الدعم في هذه الساعات.

المستبعد عن الدعم الموظف علي حسين الذي ذهب لإظهار سجل تجاري من أجل حصوله على قرض حتى يستطيع أن يبدأ أي مشروع يسانده لم ينجح في الحصول على القرض، وتم إخراجه من الدعم ويقول من المضحك المبكي أنني عاجز عن دفع ثمن ربطة الخبز بسعر ٣٠٠ ليرة كيف سأدفعها اليوم بسعر ١٣٠٠ ليرة، وبدأ رحلة البحث عن آلية لإعادته إلى الدعم.

الشاب الطموح بسام محمد قدم للحصول على ورقة للسجل التجاري منذ عام ٢٠١٠ ولم يستخدم هذا السجل، ولديه سيارة فئة ١٢٠٠ سي سي تم إبعاده عن الدعم، ويقول إن الاستبعاد عن الدعم يكلفني شهرياً أكثر من ٢٢٣٠ ألف ليرة فرق أسعار بين المواد المدعومة وغير المدعومة، ولم أستخدم هذا السجل لذا تم استبعادي وقدمت اعتراضاً لإعادتي إلى الدعم لأني غير قادر على مصاريف سيارتي في حال تم استبعادي.

ومن القصص الأخرى الغريبة التي ظهرت والمحزنة جداً إحدى السيدات (ص. ر) تم إبعادها عن الدعم بحجة أن زوجها خارج البلد، وهي في حالة انفصال عن زوجها، وقالت لصحيفة الوطن زوجي منفصل عن بيتي منذ عام ٢٠٠٠، وأنا ربيت أولادي وخرجت طبيباً ومهندساً ولم أنفصل عنه من اجل الحالة الاجتماعية، أو نعتي بالمرأة المطلقة، ومن أجل أطفالي وحالتهم النفسية، واليوم تم إبعادي عن الدعم ولا يوجد أي صلة لي مع زوجي، ولا حوالات ولا أي نوع من التواصل، هل أنا اليوم أمام أمرين إما إظهار طلب الطلاق أمام المحكمة أو عدم الحصول على الدعم، لأنه لا يوجد وثائق وإثباتات تؤكد أنني لم أتواصل معه ولا يرسل حوالات ولم أسافر خارج البلد.

وتابعت: أنا أعمل في الدولة، وأقوم بواجبي وزادت مسؤولياتي خلال الأزمة، واليوم مكافأتي إبعادي عن الدعم رغم أني غير قادرة مطلقاً على الاستمرار في ظل هذه الظروف، وحالتي مثلها مثل العشرات ويمكن مثل المئات فكيف سيتم معالجتها، ألا يجب أن تنظر الحكومة إلى هذه الحالات الخاصة بعين الرأفة، وأنا مستعدة لتقديم جميع الوثائق والثبوتيات اللازمة وجميع من حولي في عملي وفي مكان سكني يشهدون على حالتي.

قصص وشكاوى غريبة ظهرت لم تكن بالحسبان

أكثر من ٢٠٠ ألف اعتراضاً للمستبعدين من الدعم في أولى أيام تنفيذ للقرار

طلال ماضي

تجاوز عدد الاعتراضات المقدمة حتى الساعة العاشرة ليلاً مساء أمس ٢٠٠ ألف اعتراض وصل عبر نظام الشكاوى التي وضعته وزارة الاتصالات والتقانة خلال اليوم الأول لتطبيق مشروع إعادة هيكلة الدعم، حسب مصادر صحيفة «الوطن».

وأكدت المصادر معالجة الطلبات تباعاً بعد فرز الشكاوى، وتكليف الوزارات المعنية بمعالجة الشكوى حسب اختصاص الوزارات، وبدأت بعض الشكاوى تجد طريق الحل وعودة الدعم إلى العديد من المواطنين.

المهندس رفيق إبراهيم يقول لصحيفة «الوطن» تم استبعادي من الدعم بحجة امتلاكي سجلاً تجارياً، رغم أني لم استخرج أي سجل، وبعد إبعادها عن الدعم بحجة أن زوجها خارج البلد، وهي في حالة انفصال عن زوجها، وقالت لصحيفة الوطن زوجي منفصل عن بيتي منذ عام ٢٠٠٠، وأنا ربيت أولادي وخرجت طبيباً ومهندساً ولم أنفصل عنه من اجل الحالة الاجتماعية، أو نعتي بالمرأة المطلقة، ومن أجل أطفالي وحالتهم النفسية، واليوم تم إبعادي عن الدعم ولا يوجد أي صلة لي مع زوجي، ولا حوالات ولا أي نوع من التواصل، هل أنا اليوم أمام أمرين إما إظهار طلب الطلاق أمام المحكمة أو عدم الحصول على الدعم، لأنه لا يوجد وثائق وإثباتات تؤكد أنني لم أتواصل معه ولا يرسل حوالات ولم أسافر خارج البلد.

وتابعت: أنا أعمل في الدولة، وأقوم بواجبي وزادت مسؤولياتي خلال الأزمة، واليوم مكافأتي إبعادي عن الدعم رغم أني غير قادرة مطلقاً على الاستمرار في ظل هذه الظروف، وحالتي مثلها مثل العشرات ويمكن مثل المئات فكيف سيتم معالجتها، ألا يجب أن تنظر الحكومة إلى هذه الحالات الخاصة بعين الرأفة، وأنا مستعدة لتقديم جميع الوثائق والثبوتيات اللازمة وجميع من حولي في عملي وفي مكان سكني يشهدون على حالتي.

أيّد رفع الدعم عن كل الشرائح شريطة أن يوزع نقداً بموجب إحصائيات دقيقة لعدد الأسر

رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب لـ«الوطن»: نطالب بإعادة دعم الخبز لكل الشرائح

محمد منار حميجو

أعرب رئيس لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب محمد ربيع قلعه جي عن تأييده لرفع الدعم بشكل كامل عن كل الشرائح لكن بشرط أن يوزع نقداً على المواطنين بموجب إحصائية دقيقة لعدد أفراد الأسرة، معتبراً أن قرار الحكومة جزئي وهو رفع الدعم عن شريحة معينة من دون أن يوزع عليها نقداً.

وفي تصريح لـ«الوطن» طالب قلعه جي بأن تتم إعادة النظر في موضوع الخبز وذلك بإعادة دعم الخبز لكل الشرائح لأن المقتدر بشكل عام لا يتناول الخبز المدعوم ومن ثم نرفع عنه دعم البنزين والمازوت باعتبارهما الأهم.

وأكد قلعه جي أن كتلة الدعم ستبقى ضمن الموازنة لكن الذي اختلف أنه سوف يرفع عن بعض الشرائح، مشيراً إلى أنه ليس بالضرورة أن يعرض قرار رفع الدعم عن بعض الشرائح واستخدامه بشكل أقل على مجلس الشعب لأنه قرار حكومي بينما دور المجلس كان بإقرار كتلة الدعم الموجودة في الموازنة بشكل مفصل.

وبيّن قلعه جي أن الأخطاء واردة في التطبيق بأي قرار لكن يجب أن تكون هناك سرعة في الاستجابة لتدارك هذه الأخطاء، مشيراً إلى الخطأ الذي حدث باستبعاد كل المنتسبين إلى نقابة المهن المالية والمحاسبة إلا أنه تم تدارك هذا الخطأ وتمت استعادة من يستحق الدعم.

وبيّن أنه من المفروض أن يخفف رفع الدعم عن بعض الشرائح من العجز لكن النتائج لا تظهر إلا في نهاية العام، موضحاً أنه مع التراكم اليومي فإنه من المفروض أن يكون هناك وفر جيد في نهاية العام للتخفيف من العجز لكن هذا لا يظهر إلا عندما يتم إعداد قطع الحسابات.

وأشار قلعه جي إلى أنه بكل تأكيد المجلس سيتابع هذا الموضوع مع الحكومة لبيان آثار هذا القرار وعدد الأسر التي تم دعمها والتي تم استبعادها من الدعم والمعايير التي تم استبعادها على هذا الأساس والوفر الذي حققته الحكومة في هذا الصدد.

ولفت إلى أن الدعم الذي يرد في الموازنة وهمي وباب كبير للفساد، مشيراً إلى أن رفع الدعم عن بعض الشرائح من الممكن أن يغلق بعض أبواب الفساد باعتبار أن الشرائح التي يوزع عليها الدعم أقل من السابق.

> نتائج الوفر من رفع الدعم عن بعض الشرائح لا تظهر إلا نهاية العام

رد

كمية التوليد شبه ثابتة لكن الاستهلاك ارتفع مئتين بالمئة بسبب البرد

إلى جريدة «الوطن»

إشارة إلى المقال المنشور في جريدتكم العدد ٣٦٦٢ الصفحة (٨)- قسم الشؤون المحلية تاريخ ١ شباط ٢٠٢٢ تحت عنوان: «وهن نفسية المواطن»

بداية نشكر اهتمامكم بشؤون الوطن والمواطن ونبين ما يلي:

فور طلب الحكومة من وزارة الكهرباء اتخاذ الإجراءات المناسبة لتخصيص أكبر كمية ممكنة من الطاقة الكهربائية المتاحة للاستخدام المنزلي تم اتخاذ الإجراءات التالية:

١- فصل كافة الأحمال الصناعية في كافة المحافظات اعتباراً من الساعة ٥ مساءً وحتى ٧ من صباح اليوم التالي ما وفر ٢,٤٠٠,٠٠٠ك.و.س تم توزيعها على الأحمال السكنية في كافة المحافظات خلال الفترة المذكورة ما أدى إلى تحسن في الواقع الكهربائي مقارنة بالفترة السابقة.

٢- تم استنفار كافة الورش لمعالجة الأعطال التي سببت فصولات قسرية في بعض المناطق.

مشيرين إلى أن التقنين المطبق قبل اتخاذ الإجراءات السابقة كان أقل من ساعة وصل و٩ ساعات فصل في كثير من المناطق ولكن تطبيق الإجراءات المذكورة وعند فصل التغذية الصناعية ليلاً أصبح التقنين ١ ساعة وصل و٥ ساعات قطع في أغلب المناطق.

وتبين وزارة الكهرباء أن ازدياد عدد الأعطال الفنية على بعض المخارج التي تغذي أحمالاً سكنية نتيجة ارتفاع الاستهلاك الكبير بسبب الانخفاض الحاد بدرجات الحرارة أدى إلى إزاحة عدد ساعات التقنين في تلك المناطق التي تعرضت للأعطال.

منوهين بأن كمية التوليد المتاحة خلال تلك الفترة هي ثابتة وتتراوح بين ٢٠٠٠ إلى ٢٣٠٠ ميغا واط وفق واردات الوقود بينما ازدادت كمية الاستهلاك لأكثر من ٢٠٠ بالمئة نتيجة سوء الأحوال الجوية.

شاكرين تعاونكم.

وزارة الكهرباء
المكتب الاعلامي